



## مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر التعليم العالي للعملة على معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (2002 - 2010)

اسم الكاتب: د. وليد عامر، د. أيمن العشعوش، نورا منصورة

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4534>

تاريخ الاسترداد: 2024/05/20 13:21 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



## أثر التعليم العالي للعمالة على معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (2002-2010)

الدكتور وليد عامر\*

الدكتور أيمن العشعوش\*\*

نورا منصورة\*\*\*

(تاریخ الإیداع 16 / 4 / 2014 . قُبِل للنشر في 5 / 6 / 2014)

### □ ملخص □

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر العمالة ذات التحصيل الجامعي فأكثر في معدل مشاركة كل من الذكور والإإناث في النشاط الاقتصادي. وذلك من خلال تحليل واقع القوة العاملة بحسب النوع، وتحديدًا قوة العمل الحاصلة على شهادات عالية، ومن خلال تحديد حجم الفجوة الجندرية لمعدل المشاركة. مما يمكن من دراسة الأثر المتوقع للمستوى التعليمي لقوة العمل من حملة الشهادة الجامعية فأكثر على معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، باستخدام الانحدار البسيط، الأمر الذي يساهم في تقديم صورة تساعد صانعي السياسات المتعلقة بالتعليم وسوق العمل. حيث أظهرت الدراسة الحالية انخفاضاً في نسبة مساهمة كل من الذكور والإإناث في النشاط الاقتصادي رغم نمو العمالة من حملة الشهادة جامعية فأكثر.

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها :

- يؤثر مستوى التعليم الجامعي فأكثر للإناث سلباً على معدل مشاركتهن في النشاط الاقتصادي.
- يؤثر مستوى التعليم الجامعي فأكثر للذكور سلباً على معدل مشاركتهم في النشاط الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** معدل المشاركة في قوة العمل، المشتغلون من حملة الشهادات الجامعية ، الفجوة الجندرية.

\*أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- تشرين- سورية.

\*\* أستاذ مساعد - قسم الإحصاء و البرمجة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

\*\*\*طالبة دراسات عليا(دكتوراه) - قسم الاقتصاد والتخطيط - اختصاص تخطيط قوى عاملة - كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

## Impact of Higher Education on The Labour Force Participation Rate During The Period 2002-2010

Dr. Walid Amer\*  
Dr. Ayman Achouch\*\*  
Noura Mansoura \*\*\*

(Received 16 / 4 / 2014. Accepted 5 / 6 / 2014)

### □ ABSTRACT □

The purpose of this research is to study the effect of higher education employment on labour participation rate. This is done by analyzing the reality of the labour force, especially the reality of employment of people with university degrees as well as by defining the participation rate by gender in order to illustrate the gender gap. It also determines the impact of higher education on the labour force participation rate, using simple regression. Doing these two things helps in putting future economic policies.

The study shows that there is a decrease in the whole labour participation rate during the period of study despite the rise of higher education employment. Using a descriptive analytical and statistical method, the research comes up with some important results:

- Higher education negatively affects the rate of female participation in economic activities.
- Higher education negatively affects the rate of male participation in economic activities.

**Key Words:** Labour Force Participation Rate, Higher Education Employment, Gender Gap.

---

\*Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

\*\*Associate Professor, Department of Statistic and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

\*\*\*Postgraduate Student (Ph. D.), Department of Economic Planning, Labo, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

### مقدمة:

ظهر اقتصاد التعليم كأحد فروع الاقتصاد نظراً للتأثير الكبير للمستوى التعليمي على الإنتاج من جهة وبالتالي على مردود إنتاجية الفرد من جهة أخرى. فكان هذا العلم متوجهاً لدراسة العائد من الاستثمار في التعليم والتكاليف المتوقعة منه، في سبيل تحقيق مستوى عالٍ من تخطيط القوى العاملة الملائمة لحاجات المجتمع والاقتصاد الوطني. حيث أن ارتفاع المستوى التعليمي في مجتمع ما من شأنه أن يساهم في رفع معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال تحسين مدخلات الإنتاج (رأس المال البشري). وبالتالي فإن تحقيق مستويات مرتفعة من التعليم جامعي فأكثر، من شأنه أن يؤثر على سوق العمل بشكل كبير من خلال زيادة المشاركة في النشاط الاقتصادي، كون ذلك سيؤثر إيجابياً على نوعية العمالة لكل من الذكور والإإناث وفقاً لمستواها التعليمي.

### أهمية البحث وأهدافه:

#### أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من دراسة تطور معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في سوريا كونه يقدم صورة واضحة عن أداء سوق العمل السورية وذلك في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2010 من خلال رصد واقع هذا المعدل بالنسبة لكل من الذكور والإإناث من حملة الشهادة الجامعية فأكثر.

كما تأتي أهمية البحث العملية من كونه يقدم نموذجين رياضيين، يفسر الأول علاقة معدل مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي مع نسبة الإناث الجامعيات فأكثر، ويفسر النموذج الثاني معدل مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي مع نسبة الإناث الجامعيات فأكثر. مما يعطي مؤشرلواضعي سياسات التشغيل لتفعيل دور قوة العمل من حملة الشهادات الجامعية فأكثر في النشاط الاقتصادي وبالتالي دفع عملية التنمية.

#### هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير التعليم الجامعي فأكثر كأحد مستويات التعليم على معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي، وذلك وفقاً لاتجاه تغيرها خلال الفترة المدروسة تبعاً لنوع الاجتماعي، مبيناً إن كان هذا الأثر إيجابياً أم لا لكل من الذكور والإإناث.

#### مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث بعدم المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي فأكثر ومعدل المشاركة في النشاط الاقتصادي عند كل من الذكور والإإناث. فقد يشكل ضغطاً على سوق العمل، وتتوسيع الفجوة ما بين العرض والطلب على العمل مع تزايد أعداد خريجي الجامعات ذكوراً وإناثاً، يمكن طرح السؤال التالي: هل ساهم التعليم العالي في سوريا برفع معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي؟

#### فرضيات البحث:

- يؤثر مستوى التعليم الجامعي فأكثر للإناث على المعدل الإجمالي لمشاركتهن في النشاط الاقتصادي.
- يؤثر مستوى التعليم الجامعي فأكثر للذكور على المعدل الإجمالي لمشاركتهم في النشاط الاقتصادي.

### منهجية البحث:

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرض حجم القوة العاملة في سورية وفقاً لنوع الاجتماعي، وحجمها حسب المستوى التعليمي جامعي فأكثر، وقد تم التحقق من صحة فرضيات البحث من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- النسب المئوية
- معدلات النمو
- الانحدار البسيط

### حدود البحث:

تتوسع حدود البحث كما يلي:

الحدود المكانية: القوة العاملة في سورية.

الحدود الزمنية: الفترة الممتدة من 2002-2010.

### النتائج والمناقشة:

#### 1. تاريخ اقتصاديات التعليم:

برز الاهتمام بالعلاقة بين مستوى تعليم القوة العاملة وإنجازاتها في مطلع القرن العشرين، وظهر ذلك واضحاً في دراسات الاقتصادي الفرنسي جان فوراستيه Jean Fourastie، والاقتصادي السوفيتي سترومilen Strumilin. وبعد الثورة الصناعية الثانية، في خمسينيات القرن الماضي، ازداد الاهتمام بإعداد القوة العاملة في المؤسسات التعليمية، إذ عَد ذلك استثماراً جيداً ومرحباً، موفراً للقطاعات الاقتصادية حاجاتها من القوة العاملة مما يمكنها من تطوير إنتاجها وزيادته.

استمر الاهتمام باقتصاديات التربية والتعليم، وظهر ذلك واضحاً في السبعينيات من القرن العشرين، وذلك على يد عدد كبير من الاقتصاديين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مما مهد لظهور فرع جديد يضاف للعلوم الاقتصادية. إذ تناول هذا الفرع دراسة العلاقة بين تكاليف التعليم والإنفاق عليه من جهة، والمربود المتوقع منه من جهة ثانية، وذلك على مستوى الدخل القومي ككل بشكل عام، ومستوى الفرد المتنقى للتعليم بشكل خاص.

ولعل أبرز من بحث في الاستثمار في رأس المال البشري شولتز [1]، حيث أظهر أن الوظائف الرئيسة الخمس للتعليم هي: تزويد الأفراد بالمعرفات والمهارات التي يحتاج إليها الاقتصاد الوطني، وزيادة قدرة الأفراد على التكيف مع شروط العمل، وكشف مواهب الأفراد وتتميّتها، والإعداد لمهنة التدريس، والقيام بالبحوث العلمية، ويضيف أن لهذه الوظائف قيمة اقتصادية كبيرة.

فقد حاولت نظرية الاستثمار في رأس المال البشري الاهتمام بالقوى العاملة باعتبارها من أهم العناصر المكونة للإنتاج. فقد كرر شولتز في تحليلاته على العلاقة بين التعليم وذلك من خلال دراسة لوضع المجتمعات الرأسمالية الغربية واهتمامها بالمؤسسات التعليمية كالمدارس والجامعات وتخرّيجها للكوادر المؤهلة للدخول في العمليات الإنتاجية [2].

وتعرّف اقتصاديات التعليم بأنها: "العلم الذي يبحث في أمثل الطرق لاستخدام الموارد العلمية مالياً، بشرياً، تكنولوجياً و زمنياً من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب، عقلاً وعلمياً ومهارة وخلفاً وذوقاً ووجданاً وصحّة وعلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضراً أو مستقبلاً، من أجل أفضل توزيع ممكن لهذا التكوين" [3]

فالعلاقة بين التعليم والاقتصاد ذات صلة وطيدة، إذ يسهم التعليم بشكل مباشر في التنمية من خلال ما يقدمه من قوى بشرية متعلمة ذات معارف علمية من جهة، ويوفر الاقتصاد للتعليم الموارد المختلفة التي يحتاجها من جهة ثانية. وبالرغم من تلك العلاقة، وبالرغم من الاهتمام باقتصاديات التعليم، تعددت الآراء ووجهات النظر التي تربط بين التعليم وسوق العمل، بين مؤيد لأهميتها وتأثيرها، ومعارض لها.

## 2. النظريات المفسرة للعلاقة بين التعليم وسوق العمل:

تعد القوى البشرية ذات التحصيل العلمي رأس مال ذا أهمية إنتاجية شأنها شأن رأس المال المادي المستخدم في عملية الإنتاج، حيث تأكّد الدراسات المتعلقة برأس المال البشري أنه مساهم أساسي في النمو الاقتصادي. وتتعدد العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل انطلاقاً من النظريات الاقتصادية، وتحديداً نظرية اقتصاد العمل، بما تتضمّنه من نظريات تتعلق برأس المال البشري وعلاقتها بالنظريات الاقتصادية الأخرى، مكونةً أساساً للعلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل. فنظرية رأس المال البشري أخذت أساساً في أعمال الاقتصادي دينسن (1962)، الذي قام بتحليل معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية واستخلص أن ارتفاع كمية العمل والوسائل الداخلة في عملية الإنتاج لا تشكّل سوى نصف معدلات النمو المتحقق إذ يعتبر شولتز أن التعليم هو الذي يساعد في الاندماج في سوق العمل [4]. وبالرغم من ذلك كان هناك من رفض القول بأن التعليم هو من يحدث النمو الاقتصادي، كما جاء في نظرية (Bils&Klenow 1998).

كما وتخالف وجهات النظر حول تأثير التعليم وفقاً لتأثيرها على كل من الذكور والإإناث، ووفقاً للمستوى العلمي المحصل. فقد بين (Pscharopoulos 1994) أن العائد من تعليم المرأة ذو تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي [5]. بينما أشار (Barro& Lee 1994) إلى عدم وجود تأثير مهم لتعليم الإناث على النمو الاقتصادي، وبينما يرتبط مستوى من ذلك بالقول أن مستوى التعليم الثانوي للإناث يتدخل بشكل سلبي في معدلات النمو الاقتصادي، بينما يرتبط مستوى التحصيل العلمي للذكور وفقاً للمستويين الثانوي والعالي ارتباطاً إيجابياً بالنمو الاقتصادي [6]. حيث فسراً الأثر الإيجابي لتعليم الذكور على النمو الاقتصادي، بأن العمال ذوي التعليم الأعلى يكمّلون استخدام التقانات الجديدة، وبيّدون دوراً مهماً في نشر التقانات، الأمر الذي يشكّل عنصراً رئيساً في عملية التنمية. ولا يلعب التعليم الابتدائي دوراً معنوياً في النمو وفقاً لدراسة (Barro& Lee 1994) بالنسبة لكل من الذكور والإإناث، إلا أنه مطلب لا بد منه للعبور على السلم التعليمي إلى المراحل الأعلى ذات المردود التنموي [7].

إلا أن دراسة (Barro& Lee 1994) بيّنت أن تعليم الإناث في المستوى الابتدائي يحفز النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على معدلات الخصوبة لدى السكان، وهو أمر يعتبره العديد من الاقتصاديين والديموغرافيّين عنصراً مهماً في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على السواء.

وقد واجهت دراسة (Barro& Lee 1994) الكثير من الانتقادات، لاسيما أن تلك الانتقادات جاءت وفق أبحاث ثبتت العلاقة بين تعليم الإناث والنمو الاقتصادي.

فقد أثبتت دراسة (Lorgelly,Owen,Knowles,2002) وجود علاقة بين الفجوة الجندرية للتعليم والتطور الاقتصادي في الأجل الطويل، فزيادة الفترة الدراسية للإناث من شأنه أن يؤدي إلى مستويات أعلى من إنتاجية

العمل[8]. حيث فسروا اختلافهم عن (Barro & Lee 1994) بأن تشغيل المرأة المتعلمة لم يصل بعد في معظم الدول إلى الدرجة التي يظهر أثر تعليمها على التنمية. وفي دراسة لـ (Esteve -Volart 2000) تتضمن إعادة صياغة لنموذج Barro&Lee حيث وجدت نتائج مخالفة لهما ، وكانت نتائجهما داعمة لفرضية أن التمييز حسب النوع الاجتماعي(الذكور وإناث) للتعليم يؤثر على النمو الاقتصادي[9].

أي أن عدم المساواة الجندرية في التعليم تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، ففي البلدان المتقدمة كان معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي والتحصيل الثانوي للإناث إيجابياً، وغير ذو أهمية للذكور. وهذا يعني أن التعليم الثانوي للإناث يحقق بيئه أفضل للنمو الاقتصادي في البلدان المتوسطة الدخل، لذلك المجتمعات التي أداؤها لا يسعى لاستثمار إناثها، سيكون نموها بطيناً ودخلها منخفضاً[10]. إن العرض السابق، بين أن أغلب الدراسات تشير لتأثير التعليم على النمو الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مدى فعالية نظام التعليم لا ترتبط بحجم مخرجاته أو هيكل المنتجات المجهزة له، بقدر ما تقاس بمدى قدرته على تزويد سوق العمل بأيدٍ عاملة مؤهلة وفق متطلبات السوق. وهذا ما دفع بهذا البحث للتوكيد على تأثير مستوى التعليم العالي للعمال على المشاركة في النشاط الاقتصادي، في ضوء سرعة نمو هيكل التعليم العالي وتخرجه لأعداد تزيد عن الطلب غالباً، على ضوء فرص العمل الموجودة. وبالتالي لابد من تحديد واقع مساهمة كل من الذكور وإناث في النشاط الاقتصادي في سوق العمل السورية، لتكون منطقاً في دراسة تأثير التعليم وتحديداً التعليم العالي على كل من مساهمتهما في النشاط الاقتصادي.

### 3. معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2002-2010 في سوق العمل السورية:

بعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات العالمية لتحليل سوق العمل في أي بلد، حيث يمثل: "نسبة سكان البلد في سن العمل المستخدمين بشكل نشط في سوق العمل، سواء بكونهم موظفين أو بكونهم باحثين عن عمل، فهو يقدم دلالة على الحجم النسبي لعرض العمالة المتوفرة والمستخدمة في إنتاج السلع والخدمات"[11].

حيث تظهر أهمية هذا المؤشر كونه يعكس سلوك مختلف فئات القوة العاملة في سوق العمل، لاسيما أن هذا المؤشر مرتبط بحالة سوق الوظائف، فهو المتغير الذي يؤثر في قرارات الأفراد في المشاركة في قوة العمل. فخلال فترات النمو الاقتصادي ترتفع معدلات المشاركة في قوة العمل، لزيادة الطلب على العمالة. أما خلال فترات الانكماش يلاحظ انخفاض في التوظيف، وانخفاض في الطلب على العمالة وبالتالي تخفض المشاركة في قوة العمل[12].

ويأخذ هذا المؤشر شكلين أساسين :

معدل المشاركة في قوة العمل الخام: مجموع قوة العمل مقسوماً على مجموع السكان.

معدل المشاركة في قوة العمل المنقح: مجموع قوة العمل مقسوماً على مجموع السكان في سن العمل. ويتطلب

هذا المؤشر على سوق العمل السوري ووفقاً لنوع الاجتماعي كان الجدول التالي:

**الجدول رقم (1): معدل المشاركة الخام والمنقح في النشاط الاقتصادي للأعوام 2002-2010:**

معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي المنقح	معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي الخام	إجمالي قوة العمل	عدد السكان في سن العمل	إجمالي عدد السكان	العام
52.5	31.9	5459565	10398083	17130000	2002
49.1	29	5091982	10365926	17550000	2003
45.6	27.5	4947562	10858549	17980000	2004

44.9	28	5106359	11373147	18269000	2005
45.8	28.3	5292188	11562145	18717000	2006
44.9	28.2	5400740	12028771	19172000	2007
44.1	27.7	5442395	12350522	19644000	2008
43	27	5442182	12653649	20125000	2009
42.7	26.8	5530801	12952724	20619000	2010

المصدر: مسوح قوى العمل للأعوام المذكورة—في سورية والمجموعة الإحصائية للأعوام اللاحقة، معدل المشاركة حسباً من قبل الباحثة

من خلال الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

- أن معدل نمو إجمالي السكان 2.08% خلال الفترة المدرسة، وأن معدل نمو السكان في سن العمل بلغ 2.5%， بينما معدل نمو إجمالي قوة العمل 0.14% خلال نفس الفترة. ومن خلال المقارنة بين معدلات النمو السابقة يظهر خلل واضح في استيعاب سوق العمل لتزايد حجم السكان في سن العمل. وهذا ما يظهر في انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي الإجمالي بشكله المنقح، والخام.
- تناقص معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي الخام من 31.9% عام 2002، حتى بلغ 26.8% عام 2010. ويعود ذلك لنمو قوة العمل بمعدل أقل بكثير من نمو إجمالي عدد السكان. وهذا ما يقدم مؤشراً على انخفاض النسبة المنتجة في هذه الفترة، وأزيداد نسبة الإعالة. فكلما كانت نسبة قوة العمل إلى إجمالي السكان منخفضة، كلما دل ذلك على ارتفاع معدل الإعالة وزيادة أعباء الفئة العاملة.[13]
- انخفض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي المنقح من 52.5 % عام 2002 إلى 42.7 % في عام 2010 أي بتغير سلبي.

إذ ازدادت قوة العمل بمعدل أقل من معدل الزيادة في عدد السكان في سن العمل، مما أدى إلى تناقص معدل المشاركة في قوة العمل المنقح. وبما أن العوامل المؤثرة في هذا المعدل تتصل بفرص العمل والهيكل السكاني ومستوى التعليم وكذلك مستوى التطور الاقتصادي، فهذا يبين أن هناك ازيداد في النمو السكاني لا يتاسب مع فرص العمل المتاحة، والتغير في معدل قوة العمل. وهذا ما يوضح انخفاض معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي الإجمالي. فكيف كان تأثير ذلك وفقاً لنوع الاجتماعي؟

#### 4. المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب النوع الاجتماعي:

إن تحديد معدلات المشاركة حسب النوع الاجتماعي يتطلب عرضاً لواقع السكان الإجمالي وللسكان في سن العمل لكل من الذكور والإإناث، وكذلك حجم القوة العاملة لكل منها. فيقدم الجدول واقعهما كما يلي:

الجدول (2): توزيع السكان وقوة العمل وفق النوع الاجتماعي للفترة 2002-2010:

العام	عدد السكان الذكور	عدد السكان الإناث	الذكور في سن العمل	الإناث في سن العمل	قوة العمل الذكور المؤمنة
2002	8763000	8367000	5356614	5041469	4289185
2003	8979000	8571000	5255322	5110604	4047721
2004	9199000	8781000	5543243	5315306	4141831
2005	9340000	8929000	5933468	5439679	4317967
2006	9563000	9154000	6025225	5536920	4465407
2007	9798000	9374000	6151101	5877670	4553706
2008	10042000	9602000	6320868	6029654	4555256
2009	10287000	9838000	6465420	6188229	4637729
2010	10539000	10080000	6506458	6446266	4696358

المصدر: مسوح قوة العمل للأعوام 2002-2010

من خلال الجدول (2) السابق يلاحظ:

- ازداد حجم السكان الذكور بمقدار (1776000) وفق معدل نمو وقدره 2.07% خلال الفترة المدروسة، وترافق بازدياد عدد الذكور في سن العمل بمقدار (1149844) وفق معدل نمو وقدره 2.18%.
- ازداد حجم السكان الإناث بمقدار (1713000) بمعدل نمو خلال الفترة المدروسة وقدره 2.09%， بينما كانت الزيادة في حجم الإناث في سن العمل بمقدار (1404797) وبمعدل نمو أعلى من معدل نمو الذكور في سن العمل لنفس الفترة فقد بلغ 2.77%.
- ازدادت قوة العمل الإجمالية خلال فترة الدراسة 2002-2010، بزيادة قدرها (71236) نسمة. حيث توزعت بين ازدياد قوة عمل الذكور بمقدار (407173)، وتناقص القوة العاملة المؤمنة بمقدار (335937). فظهر ذلك من خلال معدل نمو قوة عمل الذكور بمعدل 1.01%， مقابل معدل نمو سالب للقوة العاملة المؤمنة وقدره 3.7%， فتغير الحجم الإجمالي للقوة العاملة متذبذباً سلوكاً متبيناً خلال سنوات الدراسة بين زيادة ونقصان. ووفقاً لما سبق يمكن تقديم تحليل للمشاركة في النشاط الاقتصادي حسب النوع الاجتماعي، وإظهار مدى تأثير نمو قوة العمل للذكور والإناث في سوق العمل، والمقارنة بينهما من خلال حساب مقدار الفجوة الجندرية لمساهمة في النشاط الاقتصادي. حيث يقدم الجدول (3) التالي بيانات ذلك كما يلي:

الجدول (3): الفجوتين الجندرية للمشاركة في قوة العمل حسب النوع الاجتماعي 2002-2010:

العام	المعدل الخام في قوة العمل للذكور	المعدل الخام في قوة العمل الإناث	المعدل المنفتح للذكور	المعدل المنفتح للإناث	المعدل المشاركه في قوة العمل الذكور	المعدل المشاركه في قوة العمل الإناث	المعدل المشاركه الخام	المعدل المشاركه الخام للذكور
2002	48.95	14	80.07	23.22	34.96	56.86	56.86	43.96
2003	45.02	11.4	77.2	19.14	34.33	59.02	59.02	34.33
2004	45.02	9.2	74.72	15.16	35.85	59.56	59.56	35.85

58.28	37.4	14.49	72.77	8.8	46.23	2005
59.18	37.66	14.93	74.11	9	46.69	2006
59.62	37.44	14.41	74.03	9	46.48	2007
57.35	36.12	14.71	72.07	9.2	45.36	2008
58.73	36.91	13	71.73	8.2	45.08	2009
61.16	37.5	12.94	72.18	8.3	44.56	2010

المصدر: الباحثة بناء على مسح قوة العمل 2002-2010.

من خلال الجدول السابق، ووفقاً لمعدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، الخام والمنقح، تحدثت الفجوة الجندرية، إذ فاق معدل مشاركة الذكور (الخام والمنقح) نظيره للإناث، يلاحظ ما يلي:

- بلغ متوسط معدل المشاركة المنقح للذكور 75% مقابل متوسط معدل مشاركة القوة العاملة المؤنثة وقدره 16.2%， أي أن معدل المشاركة المنقح للذكور يفوق معدل المشاركة للإناث بخمس مرات تقريباً. وذلك على الرغم من أن معدل نمو الإناث في سن العمل 2.83% يفوق معدل نمو الذكور في سن العمل 2.25%， وهذا ما يظهر محدودية دور القوى العاملة المؤنثة في سوق العمل رغم المترنح لنمو الإناث في سن العمل .
- يلاحظ أن معدل المشاركة في قوة العمل المنقح للذكور انخفض خلال الفترة المدروسة من 80.07% عام 2002 حتى بلغ 72.18% عام 2010، لكن ذلك ترافق بانخفاض كبير جداً في معدل مشاركة القوة العاملة المؤنثة في سوق العمل، من 23.22% عام 2002 حتى وصل إلى 12.94% عام 2010، الذي كان منخفضاً أساساً. ويعود ذلك لمعدل نمو القوى العاملة المؤنثة السلبي مقابل نمو قوة عمل الذكور بمعدل أقل من معدل نمو الذكور في سن العمل.

- تظهر الفجوة الجندرية لمعدل المشاركة في قوة العمل لصالح الذكور (وذلك بطرح معدل مشاركة الإناث من معدل مشاركة الذكور) بشكل واضح لكل من معدل المشاركة الخام والمنقح. ويعود ذلك إلى أن قوة العمل للذكور كانت أكبر من القوة العاملة المؤنثة في أعوام الدراسة. فمن خلال الجدول (2) يلاحظ أن قوة عمل الذكور ازدادت من (4289185) عام 2002 إلى (4696358) عام 2010. بينما تناقصت القوة العاملة المؤنثة لنفس الفترة من (1170380) عام 2002 إلى (834443) عام 2010.

إن ما سبق يظهر انخفاضاً واضحاً في معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي، مما يقدم مؤشراً على ضعف سوق العمل في الاستفادة من الرأس المال البشري الموجود. وهذا ما يدفع لتحليل مكوني القوى العاملة (مشتغلين ومتغطلين)، لتحديد اتجاه القوى العاملة وفقاً للمستوى التعليمي الجامعي أكثر، للوصول إلى التحقق من فرضيات البحث.

##### 5. واقع القوة العاملة في سورية وفق مستوى التعليم العالي:

يتطلب تحديد واقع العمالة في سورية وفق المستوى التعليمي، دراسة كل من المتعلمين والمشتغلين وذلك كما يلي:

##### 1.5 البطالة في سورية وفق مستوى التعليم العالي:

إن تحديد حجم البطالة في السوق السورية وفق مستوى التعليم العالي من شأنه أن يعطي صورة للقوة العاملة وفق هذا المستوى، كجزء مكمل للمشتغلين. ويقدم الجدول (4) توضيحاً لواقع البطالة في سوق العمل السورية كما يلي:

الجدول(4): واقع المتعطلين (الجامعيين فأكثر) في سوق العمل السورية 2002-2010:

نسبة إلى % (3) (4)	المتعطلات الجامعيات فأكثر (4)	المتعطلات (3)	نسبة إلى (1) % (2)	المتعطلون الذكور الجامعيين فأكثر (2)	إجمالي المتعطلين الذكور (1)	إجمالي المتعطلين الجامعيين فأكثر	إجمالي المتعطلين عن العمل	العام
3.81	10741	282008	2.61	9272	355797	20023	637805	2002
5.21	11225	215646	2.31	7746	335054	18971	550700	2003
4.46	7861	176228	1.90	8200	432049	16061	608278	2004
8.17	12903	158018	3.60	9186	254845	22089	412862	2005
7.19	14133	196542	5.02	11841	235698	25974	432240	2006
6.49	14103	217464	5.83	13840	237337	27942	454801	2007
8.10	17387	214604	3.06	11642	379892	29029	594497	2008
11.48	20579	179277	5.18	13662	263676	34242	442953	2009
14.48	26585	183565	6.82	19957	292776	46542	476341	2010

المصدر: مسوح قوة العمل، النسب حسبت من قبل الباحثة

من خلال الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

- انخفض حجم المتعطلين عن العمل خلال الفترة المدروسة بمقدار (161464) وفق معدل نمو سلبي وقدره .%(-3.19)
- توزع الانخفاض في الحجم الإجمالي للمتعطلين بين الذكور بمقدار (63021) وفق معدل نمو سلبي وقدره .%4.66 (2.14)، وانخفاض في بطالات الإناث وقدره (98443) وفق معدل نمو سلبي وقدره .%4.66.
- ازداد عدد المتعطلين الإجمالي حسب مستوى التعليم الجامعي فأكثريمقدار (26529) بمعدل نمو وقدره %8.9، ومعدل نمو وقدره %10.9 للإناث وفق زيادة مقدارها (15844)، ومعدل نمو المتعطلين الذكور %9.8، وبزيادة وقدرها (26529).
- ازدادت نسبة المتعطلين الذكور الجامعيين فأكثر إلى إجمالي المتعطلين الذكور نتيجة لما سبق من %2.61 عام 2002 إلى %6.82 عام 2010. وكذلك الأمر بالنسبة للعاطلات الإناث فقد ازدادت نسبة الجامعيات منهن إلى إجمالي المتعطلات من %3.8 عام 2002 إلى %14.5 عام 2010.

## 2.5 واقع المشغلي في سوريا وفق مستوى التعليم العالي:

إن تحديد حجم المشغلي وفقاً للذكور والإناث من شأنه أن يساهم في تحليل أدق للطلب على العمالة، لاسيما بوجود فجوة كبيرة بين حجمي قوة العمل ذكوراً وإناثاً من جهة، ومن جهة ثانية وجود تميز ضد المرأة من خلال التمييز الجندرى، لاسيما في طلب العمالة على بعض المهن. ويقدم الجدول (5) حجم المشغلي وفقاً لنوع الاجتماعي.

الجدول(5): التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النوع الاجتماعي 2002-2010

نسبة المشتغلين الذكور إلى إجمالي المشتغلين	المشتغلين الذكور	نسبة المشتغلات إلى إجمالي المشتغلين	المشتغلات الإناث	إجمالي المشتغلين	العام
81.58	3933385	18.42	888373	4821757	2002
82.96	3712667	17.04	762605	4474490	2003
85.49	3709784	14.88	629502	4339286	2004
86.57	4063122	13.43	630373	4693497	2005
87.03	4229710	12.97	630239	4929696	2006
87.27	4316077	15.09	629609	4945686	2007
86.13	4174846	13.88	672405	4956230	2008
87.49	4373884	12.51	625177	4999060	2009
87.12	4403579	12.88	650876	5054456	2010

المصدر: مسوح قوة العمل للأعوام المذكورة، النسب: الباحثة.

من خلال الجدول (5) يلاحظنا على:

- ازداد إجمالي عدد المشتغلين خلال الفترة المدروسة بمقدار (232699) وذلك وفق معدل نمو وقدره 0.53%. متراجعاً بانخفاض في عدد المشتغلات، فقد انخفض من (888373) عام 2002 إلى (650876) عام 2010. وذلك بمقدار (237497) مشتبه، وفق معدل نمو سالب وقدره 3.4%. مما أدى إلى انخفاض نسبة المشتغلات من إجمالي المشتغلين من 18.4% عام 2002 إلى 12.9% عام 2010.
- ازداد عدد المشتغلين الذكور وذلك بمقدار زيادة وقدره (470194) وفق معدل نمو وقدره 1.16%， فقد ازداد عددهم من (3933385) عام 2002 إلى (4403579) عام 2010. مما أدى إلى ارتفاع نسبة المشتغلين الذكور إلى إجمالي المشتغلين من 81.6% عام 2002 إلى 87.3% عام 2010. وذلك لأنَّ معدل نمو إجمالي المشتغلين أقل من معدل نمو المشتغلين الذكور البالغ 1.3% من جهة، وأعلى من معدل نمو المشتغلات المتباين 0.52% من جهة ثانية.

وبنظرة شاملة إلى معدلات نمو كل من إجمالي السكان في سن العمل الذي بلغ 2.5% للفترة المدروسة ومعدل نمو إجمالي قوة العمل الذي كان 0.14% ومقارنتهما مع معدل نمو إجمالي المشتغلين 0.52%， يمكن استنتاج وجود تباطؤ في نمو العمالة بشكل عام، ويمكن القول أن نمو العمالة كان لصالح الذكور مقارنة بالإناث. أي أنَّ ما سبق يقدم مؤشراً على تراجع معدلات التشغيل بالنسبة للإناث خلال فترة الدراسة، وهذا ما يشير إلى ضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل، وذلك يعكس ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على رفع مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي.

وبما أن التعليم العالي يعد مؤثراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن ارتفاع المستوى التعليمي في بلد ما يعد مؤشراً على تقدمه وتطوره، إلا أن ذلك قد يصطدم على أرض الواقع مع عدم الاستفادة من تطور العمالة في سوق العمل.

فالعاملة ذات مستوى تعليم عالي قد تشكل عبئاً على سوق العمل في حال عدم تفعيله بشكل يلائم التطور الموجود فعلاً في مجال التعليم. حيث يرى بعض الباحثين أن التوسيع التعليمي في الدول النامية وخاصة في الدراسات الجامعية والعليا قد أدى إلى وجود فائض في الخريجين عن حاجة سوق العمل، وإلى وقوع قسم كبير منهم في البطالة المقنعة عند توظيف أعداد منهم أكثر من الحاجة أو البطالة الظاهرة عند عدم استيعابهم في القطاعات الاقتصادية والإدارية. ومع هذا فإن دور التعليم في إعداد القوى العاملة لا يمكن أن ينطلي، بل لا بد من بذل جهود مكثفة لتطوير تخطيط التعليم وأنظمته وأنظمة التدريب لتغدو أكثر كفاية في تحقيق مهمتها في إعداد الأطر المؤهلة لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني.

وبالتالي لا بد من تحديد حجم المشتغلين حسب النوع الاجتماعي وفق مستوى التعليم العالي، وذلك وفقاً للجدول(6) التالي:

**الجدول(6): توزيع المشتغلين الجامعين فأكثر حسب النوع الاجتماعي:**

العام	إجمالي المشتغلين جامعيين فأكثر (1)	المشتغلون الجامعيون ذكور (2)	المشتغلون الجامعيون الإناث (3)	نسبة (2) إلى (1)	نسبة (3) إلى (1)
2002	297451	223291	74161	6.01	9.72
2003	308300	228008	80292	6.18	12.46
2004	320332	239818	80513	5.90	12.77
2005	352498	261515	90983	6.19	14.46
2006	381140	274344	106796	6.00	13.14
2007	400010	277434	122576	6.65	18.24
2008	423914	295293	128621	6.75	20.57
2009	425076	293024	132052	6.65	20.29
2010	511241	352978	158263	8.15	25.71

المصدر: مسوح قوة العمل للأعوام 2002-2010، النسب حسبت من قبل الباحثة وفق الجدول(5).

من خلال الجدول (6) يلاحظ ما يلي:

- ازداد عدد إجمالي المشتغلين الجامعيين بمقدار (231790)، حيث كان عددهم (297451) عام 2002، وبلغ (511241) عام 2010، وذلك وفق معدل نمو وقدره 6.2% خلال سنوات الدراسة. وبمقارنته بمعدل نمو إجمالي المشتغلين الذي كان 0.52%， يمكن استنتاج أن هناك توجه إلى توظيف العمالة الجامعية.
- توزع نمو إجمالي عمالة الجامعيين بين الذكور والإناث، فقد بلغت الزيادة المطلقة في نصيب الذكور المشتغلين الجامعيين (129687)، وبمعدل نمو وقدره 5.2% خلال فترة الدراسة. فقد كان معدل نمو عمالة الجامعيين يفوق معدل نمو عمالة الذكور بشكل واضح.
- بلغت زيادة عمالة الجامعيات (84102) وذلك بمعدل نمو كبير وقدره 8.7% رغم معدل النمو السلي لإجمالي عمالة الإناث. مما أدى إلى زيادة كبيرة في نسبة الجامعيات إلى إجمالي المشتغلات.

ومن خلال مقارنة نسبة عمالات الجامعيين الذكور إلى إجمالي المشغلين الذكور، ونسبة عمالات الإناث الجامعيات إلى إجمالي المشغلات الإناث، يلاحظ التطور الكبير لصالح الإناث رغم الانخفاض في أعدادهن المطلقة كمشغلات، وذلك وفقاً للجدول (6) السابق كما يلي:

- ازدادت نسبة المشغلين من الذكور الجامعيين فأكثر إلى إجمالي المشغلين الذكور من 66.01% عام 2002 إلى 8.15% عام 2010.
- ازدادت نسبة المشغلات الجامعيات فأكثر إلى إجمالي المشغلات الجامعيات من 9.72% عام 2002 إلى 25.71% عام 2010.

أوضح التحليل السابق الذي بين الارتفاع الكبير في نسبة المشغلات الجامعيات فأكثر إلى إجمالي المشغلات، بالإضافة لوجود فجوة جندية لصالح الذكور في معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي.

## 7. التحقق من فرضيات البحث:

بالرغم من العلاقة الوثيقة بين التعليم والتنمية، إلا أنه ليس كل تعليم موات بالضرورة للتنمية، فقد يلتهم التعليم موارد من الأجر أن تصرف في أوجه أخرى أكثر جدوى. فقد يساء توزيع الموارد داخله أو قد تستخدم بكفاءة متدنية، كما قد يسيء التعليم إلى قدرات الأفراد بإيجاد مهن غير ضرورية، مما يقود إلى بطالة المتعلمين وبالتالي إلى هجرة الأدمغة [14]. وهذا ما دفع للتحقق من فرضيات البحث، بدراسة العلاقة بين مستوى التعليم الجامعي فأكثر ذكوراً وإناثاً (مثلاً بنسبة الذكور الجامعيين فأكثر إلى إجمالي المشغلين الذكور، وبين نسبة الإناث الجامعيات فأكثر إلى إجمالي المشغلات)، ومعدل المشاركة في النشاط الاقتصادي لكل منها، وذلك وفقاً للبيانات التي وردت في الجدولين (3) و(6) وكانت الفرضيات كما يلي:

### 1.7 الفرضية الأولى:

يؤثر مستوى التعليم الجامعي فأكثر للإناث على المعدل الإجمالي لمشاركةهن في النشاط الاقتصادي.  
لتتحقق من ذلك تم إجراء انحدار خطى للعلاقة بين معدل مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي المنقح (الجدول 3)، ونسبتهن كجامعيات إلى إجمالي المشغلات (الجدول 6)، فحصلنا على النموذج المقدر التالي:

$$FLFPR = 23.536 - 0.477 FLFER + \epsilon$$

حيث  $\epsilon$  = الخطأ العشوائي الناجم عن تقدير معادلة النموذج

$FLFPR$  = معدل مشاركة الإناث في قوة العمل

$FLFER$  = نسبة الإناث الجامعيات فأكثر (المشتغلات) إلى إجمالي المشغلات

ولاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر تم استخدام جدول تحليل التباين أحادي الاتجاه (الجدول 7) وفق

الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : b_1 = 0$$

$$H_1 : b_1 \neq 0$$

حصلنا على النتائج التالية:

الجدول(7): اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

مصدر التباين	مجموع مربعات الخطأ	درجات حرية df	متوسط المربعات	مؤشر اختبار فيشر	قيمة الاحتمال Sig.
الانحدار (مفسر)	47.201	1	47.29	8.053	0.025
	41.029	7	5.8.801		
	88.23	8			
الباقي (غير مفسر)					
التبابن الإجمالي					1

المصدر: الباحثة باستخدام برنامج SPSS v.19

تعني فرضية عدم أن النموذج المقدر خطى وملائم لتفويق البيانات، بينما الفرضية البديلة تشير إلى عدم معنوية النموذج بشكله الحالي. ومن خلال الجدول 7 ، يلاحظ أن القيمة الاحتمالية للاختبار F ، تساوي إلى 0.025 وهي أكبر من مستوى الدلالة المستخدم (0.05) يمكن اعتبار النموذج معنوي بشكل إجمالي.

الجدول(8): اختبار معنوية المعلمات المقدرة للنموذج:

الاحتمال .Sig	t	المعاملات غير المعيارية		المتغيرات المدخلة في النموذج	
		Beta	الخطأ المعياري	B	
0.000	8.257	-	2.850	23.536	الثابت
0.025	-2.838	-0.731	0.167	-0.474	FLFER

المصدر: الباحثة باستخدام برنامج SPSS v.19

أما عن اختبار معنوية معالم الانحدار يظهر الجدول(8) أن معلمتي الانحدار مختلفتان معنويًا عن الصفر ضمن مستوى دلالة 5 %، وبالتالي فإن متغير نسبة الإناث الجامعيات فأكثر (المشتغلات)، يساهم بتفسير التقليبات في معدل مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي..

ومن خلال الجدول التالي يمكن تقديم معلومات نموذج الانحدار الخطى البسيط المقدر وذلك كما يلى:

الجدول(9): القدرة التفسيرية للنموذج:

النموذج	معامل الارتباط البسيط R	معامل التحديد R Square	الخطأ المعياري للتقدير
1	-0.731	0.535	2.4102

المصدر: الباحثة باستخدام SPSS v.19

وبالنسبة لقدرة التفسيرية للنموذج المستخدم ، فإننا نلاحظ من خلال الجدول(9) أن قيمة معامل التحديد تساوى إلى 0.53 % وبالتالي فإن 53 % من التقليبات في معدل مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي يمكن تفسيره من خلال متغير نسبة الإناث الجامعيات فأكثر (المشتغلات) ، والباقي يتعلق بمتغيرات أخرى ويشير معامل الارتباط البسيط  $R = -0.73$  إلى علاقة ارتباط عكسية بين متغير نسبة الإناث الجامعيات فأكثر (المشتغلات) ومعدل مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي.

إن العلاقة العكسية بين المتغيرين تعطي دلالة على الخلل الكبير في سوق العمل بالنسبة للإناث فالعاملة المتعلمة تعليمًا عالياً تزداد على الرغم من انخفاض حجم المشغلات الإجمالي. وهذا ما يدل على التطور الاجتماعي للإناث ويُظهر سعي المرأة إلى تمكين نفسها تعليمياً وبشكل مستمر للحصول على فرص وظيفية أفضل، ودخول الدورة الاقتصادية. ولكنه في ذات الوقت مؤشر سلبي على عدم الاستفادة من ذلك التطور الحاصل في نوعية العمالة المؤثرة في رفع مساهمة الإناث كل في النشاط الاقتصادي، مما قد يؤدي مع الزمن إلى تحوله إلى عبء على عملية التنمية الاقتصادية.

إن النتائج التي حصلنا عليها تقتضي التحقق من الشروط المتعلقة بطريقة التقدير المستخدمة، أي بطريقة المربعات الصغرى. ومن هذه الشروط ذكر:

#### 1. شرط اعدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي:

إن تحقيق هذا الشرط يتطلب أن تتبع الأخطاء التوزيع الطبيعي وذلك لكي يتم تطبيق الاختبارات الإحصائية على معاملات النموذج الخطى وخاصة اختبارات ثبات المعاملات الخطية.

ويتطبق اختبار (كولماغروف-سميرنوف) على البواقي المعيارية تبعاً للفرضيتين التاليتين:

$H_0$ : لا يختلف توزيع الأخطاء عن التوزيع الطبيعي

$H_1$ : توزيع الأخطاء مختلف عن التوزيع الطبيعي،

للحصول على النتائج المطلوبة، تم استخدام اختبار كولماغروف-سميرنوف على الشكل الآتي:

الجدول(10): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية للنموذج

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test		البواقي المعيارية
إحصائية الاختبار	sig	
0.603	0.860	

المصدر: الباحثة باستخدام برنامج SPSS v.19

إن قيمة الاحتمال تفوق مستوى الدلالة وفق اختبار (كولماغروف-سميرنوف) وبالتالي يقبل فرض عدم القائل بأن البواقي المعيارية تتبع التوزيع الطبيعي.

#### 2. شرط عدم وجود ارتباط ذاتي:

يبين الشكل التالي نتائج الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي للبواقي كما يلي:

الارتباط الذاتي		الارتباط الجزئي		AC	PAC	Q-Stat	Prob	
				1	0.285	0.285	1.0040	0.316
				2	-0.170	-0.273	1.4130	0.493
				3	-0.304	-0.194	2.9391	0.401
				4	-0.362	-0.302	5.5293	0.237
				5	-0.049	0.040	5.5895	0.348
				6	-0.028	-0.270	5.6145	0.468
				7	-0.038	-0.158	5.6863	0.577
				8	0.166	0.054	8.4130	0.394

الشكل(1): الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للبواقي الانحدار

المصدر: مخرجات Eviews

حيث نلاحظ عدم وجود قيم كبيرة لتابع الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي، وأن معظم القيم تقع ضمن حدود الثقة. وهذا ما يؤكده اختبار Q ، الذي يشير إلى قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الباقي المقدرة.

### 2.7 الفرضية الثانية:

يؤثر مستوى التعليم الجامعي فأكثر للذكور على المعدل الإجمالي لمشاركتهم في النشاط الاقتصادي. للتحقق من ذلك تم إجراء انحدار خطى للعلاقة بين معدل مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي المنقح (الجدول3)، ونسبتهم كجامعيين إلى إجمالي المستغلين (الجدول6)، فحصلنا على النموذج المقدر التالي:

$$MLFPR = 23.536 - 0.477 MFER + \epsilon$$

حيث  $\epsilon$  = الخطأ العشوائي الناجم عن تقدير معادلة النموذج

$MLFPR$  = معدل مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي.

$MLFER$  = نسبة الذكور الجامعيين فأكثر إلى إجمالي المستغلين الذكور

وباختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر للتحقق وذلك باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه للفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : b_1 = 0$$

$$H_1 : b_1 \neq 0$$

كانت النتائج وفق الجدول التالي:

الجدول(11): اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

مصدر التباين	مجموع مربعات الخطأ	Df حرية	متوسط المربعات	F مؤشر اختبار فيشر	Sig. قيمة الاحتمال
الانحدار (مفسر)	16.136	1	16.136	2.552	0.154
	44.262	7	6.323		
	60.398	8			

المصدر: الباحثة باستخدام برنامج SPSS v.19

ومن خلال الجدول السابق يتبيّن أن قيمة الاحتمالية لاختبار F مساوية 0.154 وهي أكبر من مستوى الدلالة المستخدم 0.05، فتم قبول الفرض العدم  $H_0$  والنموذج غير معنوي وهذا كان لا بد من البحث عن نموذج آخر:

وعند اختبار استقرارية (سكون) السلسلة لمتغير نسبة الذكور الجامعيين فأكثر (المستغلين)  $MLFER$  وجدنا أن السلسلة غير مستقرة في مستواها وبالتالي لا يمكن استخدام الانحدار الخطى لهذه السلسلة.

وباستخدام اختبار (ADF) اختبار جذر الوحدة، وجدنا أن سلسلة الفرق الثاني للمتغير المذكور أصبحت مستقرة، وبالتالي تم إدخالها كمتغير تقييري لنموذج الانحدار الخطى فحصلنا على النموذج التالي:

$$MLFPR = a_0 + b_1 \times \Delta MFER(2) + \epsilon$$

وعند التقدير للمعلمات تبيّن أن: المعلمات المقدرة مختلفة معنويًا عن الصفر (الجدول12)

الجدول(12): نتائج المعلمات المقدرة بعد تطبيق المتغير المستقل

Prob. احتمال الدالة	z-Statistic إحصائية	Std. Error الخطأ المعياري	Coefficient المعلمة المقدرة	المتغير Variable
0.04	-1.902553	1.214855	-2.311326	ΔMLFER(2)
0.0000	11.52981	7.589875	87.50982	C

المصدر: نتائج برنامج Eviews

وقد كان النموذج المقترن:

$$\text{MLFPR} = 87.5098 - 2.31132 \times \Delta\text{MLFER}(2) + \epsilon$$

نجد أن العلاقة عكسية بين نسبة الذكور ومعدل مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي وهذا يعطينا على وجود علاقة عكسية، أي أنه مع ازدياد نسبة المستوى التعليم الجامعي فأكثر للمشتغلين الذكور تتحسن نسبة مساهمتهم الإجمالية في النشاط الاقتصادي.

وبما أنه لا يمكن توقف عملية التعليم والسعى إلى تطويره (ذكور وإناث)، فإن خللاً واضحاً يظهر في سوق العمل وفقاً لهذه الدراسة، وبالتالي فإن التنمية في مجال التعليم وحدها لاتكفي للنهوض بالتنمية الاقتصادية ، لذلك لابد من تحقيق معدلات نمو اقتصادي في قطاعات تستوعب هذا النمو في المستوى التعليمي.

## الاستنتاجات والتوصيات:

### الاستنتاجات:

- انخفاض المشاركة الإجمالية في النشاط الاقتصادي خلال سنوات البحث، وذلك لكل من الذكور والإناث.
- على الرغم من الانخفاض في حجم البطالة الإجمالي، إلا أن بطاله كل من الإناث والذكور وفق المستوى التعليمي الجامعي فأكثر كانتا متزايدين بالنسبة إلى إجمالي بطالة كل منهما.
- يعبر نمو عاملة المشتغلين وفق الذكور والإثاث أصحاب المستوى التعليمي الجامعي فأكثر على التطور المستمر في عملية رفع مستوى مدخلات سوق العمل. مما يقدم مؤشراً على السياسات المتبعة في الدولة لزيادة نسبة التعليم الجامعي.
- على الرغم من زيادة نسبة إجمالي المشتغلين حسب المستوى التعليمي جامعي فأكثر إلى إجمالي المشتغلين، ورغم الأهمية الإيجابية لذلك في كونه يؤثر إيجاباً على الإناثية والاستثمار والإدخار وتحسين تكافؤ الفرص، فإن العلاقة العكسية بين كل من الذكور والإناث وفق مستوى التعليم الجامعي فأكثر، تشير إلى عدم ملائمة التعليم الجامعي فأكثر لتطوير دور القوى العاملة لمساهمة أكبر في النشاط الاقتصادي.
- إن التعليم العالي فأكثر لم يساهم بتعزيز دور مساهمة العاملة في النشاط الاقتصادي، رغم ارتفاع حجم المستغلات الجامعيات فأكثر بالنسبة إلى إجمالي المستغلات، وارتفاع نسبة المشتغلين الذكور الجامعيين فأكثر إلى إجمالي المشتغلين، وبالتالي فإن ذلك لم يسهم في إظهار تأثير ارتفاع المستوى التعليمي على التنمية.

### التوصيات:

- إيجاد سياسات تشغيل تساهم في تعزيز دور قوة العمل ذات التعليم العالي في تعزيز دور العاملة في النشاط الاقتصادي.
- العمل على استخدام مخرجات التعليم العالي بفعالية، وذلك لرفع مساهمة مخزون المجتمع من رأس المال البشري الجامعي فأكثر.

3. إن التعليم العالي من شأنه أن يزيد من إنتاجية الاقتصاد الوطني من خلال إدخال عنصر العمل كمدخلات في العملية الإنتاجية، مما يساهم في رفع مستويات التشغيل على المدى البعيد، فمن خلال الدراسة تبين أن هناك حاجة لتطوير العمالة لتساهم في النشاط الاقتصادي.
4. وضع سياسات تشغيل قادرة على زيادة الاستفادة من العمالة الجامعية لتزيد مساهمتها في النشاط الاقتصادي، لاسيما أن الاتجاه العام للتعليم آخذ في التطور.
5. يمكن الانطلاق من هذه الدراسة لتحديد مستويات التعليم الأخرى وأثرها على المشاركة في النشاط الاقتصادي، وذلك ما يحقق الوصول إلى فهم واقع اقتصاديات التعليم في سوريا.

#### المراجع:

- [1] عفيفي، محمد؛ سلطان، محمود. *القيمة الاقتصادية للتربية*. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2002، 113
- [2] صباح، غريبي. الاستثمار في التعليم ونظرياته. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد(3-2)، 2008، 81-118
- [3] النوري، عبد الغني. اتجاهات جبيدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية. دار الثقافة، الدوحة، 1988، 202.
- [4] قويرد، بوطالب؛ ادريوش، دحماني. فعالية نظام التعليم والتقويم في الجزائر وانعكاساته على معدلات البطالة. المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، مصر، منشورات المعهد العربي للخطيط. 2008
- [5] BRUMMET, Q. *The effect of gender inequality on growth: a cross-country empirical study*. The Park Place Economist U.S.A Vol. 16, 2008, 13-22
- [6] BARRO, R. J; LEE. J.W. *Sources of economic growth*. Carnegie- Rochester Conference Series on Public Policy Vol. 40, 1994, 1-46
- [7] Barro, R. J., & Lee, J. W. *International data on educational attainment: updates and implications*. Oxford Economic Papers, 53(3), 2001, 541-563, 545.
- [8] KNOWLES,S; LORGELLY, K; OWEN,P. *Are educational gaps a break on economic development ?some cross- country Empirical evidence*. Oxford economic paper 54, 2002, 118-149, 142.
- [9] Brummet, Q. op, cit. 15
- [10] DOLLAR. D; GATTI, R. *Gender Inequality, Income, and Growth: Are Good Times Good for Women?*. Working Paper Series. The World Bank, Development Research Group, No.1. 1999, 21.
- [11] Key Indicators of Labour Market (KILM), Chapter 2, kilm1 manuscript, *LabourParticipationRate*. 7th Edition, ILO, Geneva, 2011. cited on January-2014, www.ILO.org/kilm
- [12] TOSSI, M.A *behavioral model for projecting the labour force participation rate*. Monthly labour review USA, May 2011, 27.
- [13] مريان، نادر؛ السلامات، ممدوح؛ رداد، خميس. *دليل مؤشرات سوق العمل*، المركز الوطني لإدارة الموارد البشرية، الأردن، 2006، 10.
- [14] وديع، عدنان. اقتصاديات التعليم. سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للخطيط ، الكويت، السنة 6 ، العدد 68، كانون الأول 2007 ، 3